قد يرخص للعبد في قتل مع بقاء الحرمة وهي الحرمة اما حقوق الله تعالى ارتفاعها بمعنى كون
تركها واجبا الذي لا يحتمل السقوط كالحكم بالكفر اي بكلام يوجب الكفر فان الاكراه عليه اكراه على حرام
لا يسقط حرمته وهو ترك الايمان الذي جعل الله تعالى غير محتمل للسقوط بحال فان الكفر حرام صورة
ومعنى حرمة مؤبدة واجراء كلمة الكفر كفر صورة ان الاحكام متعلقة بالظاهر فيكون حراما ابدا
الا ان الشرع رخص بشرط اطمينان القلب بالايمان بقوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان
او في حقوق الله تعالى المحتملة للسقوط كالعبادات فان الاكراه على ترك الصلوة مثلا اكراه على حرام
لا يحتمل السقوط لان حرمة ترك الصلوة ثمن هو اجل للوجوب مؤبدة لا تسقط بحال لكن الصلوة
حق من حقوق الله تعالى محتمل للسقوط في الجملة بالاعذار وكذا الصوم والحج وغيرهما من
العبادات فيرخص في جميع ما ذكر من امثلة النوع الثالث بالمحتمل من الاكراه وذلك لان
رخصة اجراء كلمة الكفر على اللسان فوات التوحيد صورة لا معنى لانه يعتقد الوحدانية والنبوة
ومباشرتها بالقلب وهو الاصل لكن لما كان الاجرام كفرا صورة كان حراما لان الكفر حرام
صورة ومعنى وقد امتنع بقدرته حقيقة الصورة ومعنى فاجتمع لهما حقان حق العبد
وحق النفس وحق الله تعالى في الايمان فيترجح حق العبد لاستوائه لحقان لحاجته وغنى الله تعالى وكيف
ان ترجح حق العبد هنا لانه يفوت صورة ومعنى وحق الله تعالى لم يفت معنى فلذا رخص
الاقدام مع كونه حراما وانما اذا صبر حتى قتل فقد ضاع شهيدا لاعزازه دين الله تعالى
واذا تكلم فقد رخص بالادنى صيانة للاعلى وكذا سائر حقوق الله تعالى كالصوم والصلوة
وقتل صيد الحرم او في الاحرام وانما وحقوق العباد عطف على اما حقوق الله تعالى

فانه

فانه حرام حرمة متعلقة بحقوق العباد بالمعنى المذكور لان عصمة المال حق العبد والحرمة
متعلقة بتركه العصمة لا تسقط بحال لانه ظلم وحرمة الظلم مؤبدة لكنها تحتمل الرخصة حتى لو اكره
على اتلافه اكلها بالجوع رخص فيه لان حرمة التصرف في حرمة المال لكونه مباحا بتبدلا و
بالاكراه لا يزول عصمة المال رخص صاحبه لبقاء حاجته اليه فيكون اتلافه وان رخص فيه
باقيا على الحرمة فان صبر حتى قتل كان شهيد البذل نفسه لدفع الظلم كشهيد المعركة لكونه في معنى
بكل وجه بناء على ان الامتناع عن الترك فيما من باب الاعزاز لدين الله تعالى فقد ظهر الحكم بالاشتقاق
كان شهيدا ان شاء الله تعالى وحكما اي حكم هذا حكم الحرمة وهو حرمة متعلقة بحقوق العباد
حكما اي حقوقه اي حكم حرمة متعلقة بحقوق الله تعالى بوجهاذ انها لا تسقط ولكنها تحتمل الرخصة
بالمحتمل كما سبق آنفا الخامسة في الاجتهاد لما كان بحث الاصولي عن الادلة من حيث تستنبط
عنها الاحكام وطريق ذلك هو الاجتهاد ختم مباحث الادلة والاحكام بباب الاجتهاد وهو
في اللغة تحمل المجهود المشقة وفي الاصطلاح استفراغ المجهود لايصال تمام الطاقة بحيث
من النفس العجز عن المزيد عليه في اكتساب الحكم الشرعي العملي عن دليله اللام في الحكم للاستغراق اي
كل حكم حكم عن دليل دليل فيخرج بذل المقلد وسعه في معرفة حكم شرعي او شرعي غير عملي وبهذا التعريف على قول
من لا يرى تجزئ الاجتهاد كما هو الصحيح على ما سيأتي ان شاء الله تعالى وانما لم يقل استفراغ الفقيه
المجهود كما قال القدوري لان فيه دورا لان الفقه مرادف للاجتهاد فاخذ الفقيه في تعريف الاجتهاد
وشرطه ظن الفقيه وهو المتمكن بالمذهب كالحنفي والشافعي ومالك واحمد رحمهم الله تعالى والناقد

مطلب في الاجتهاد

ظ لم يفت معنى بيان

ظ بحال

اي اخذ الفقيه في تعريف الفقه هو

Courtesy of King Saud University